



منتدى المستقبل
٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، باريس (فرنسا)

الاجتماع الختامي للمجتمع المدني

ضمن الأعمال التحضيرية النهائية لمنتدى المستقبل الثامن، وبعد إنجاز أعمال ثلاث ورش إقليمية في الكويت (أيار/مايو ٢٠١١) وفي مرسيليا (حزيران/يونيو ٢٠١١) ومراكش (أيلول/سبتمبر ٢٠١١)، التقى ممثلون عن المجتمع المدني من مجموعة الثماني ومنطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا، وبعد الاطلاع على التوصيات الصادرة عن الورش الإقليمية الثلاث، ورغبة في ترتيب الأولويات وإعادة صياغة التوصيات في وثيقة موحدة بما يتوافق مع الظروف التي تمر بها المنطقة في ظل الربيع العربي، فقد تم التأكيد على التوصيات التالية:

نحن ممثلو مؤسسات المجتمع المدني الحاضرة هنا،

- نطلب من بلدان مجموعة الثماني العمل بشكل فعال للمساعدة على حل النزاع العربي الإسرائيلي وفق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته ذات السيادة على حدود الرابع من حزيران/يونيو عام ١٩٦٧، وذلك لتقوية الاستقرار وتوطيد الثقة بين مجموعة الثماني وشعوب منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا، مما سيفتح إمكانية التكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المنطقة،
- ندين انتهاكات حقوق الإنسان ونعبر عن تمسكنا الشديد بحقنا في المشاركة في إدارة الشؤون العامة لترسيخ مبادئ الديمقراطية ومتطلبات الحكم الرشيد (المساءلة والشفافية والنزاهة...) في المنطقة،
- نوصي بالعمل على الاستجابة لتطلعات ومطالب شعوب منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا وخصوصا الشباب ومؤسسات المجتمع المدني لتحقيق المزيد من الديمقراطية من خلال احترام حقوق الإنسان والمواثيق الدولية ذات الصلة؛ وتطوير التشريعات القانونية والإدارية لضمان وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني والشباب في مسار ديمقراطية دول منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا؛ وتقديم الدعم لمنظمات المجتمع المدني على المستوى الإقليمي و الوطني بالوسائل المناسبة.

١. إنشاء آلية متابعة للمنتدى

أ. تقييم النتائج والإنجازات ومراجعة طموحات وأهداف منتدى المستقبل وطريقة عمله على ضوء التحولات العميقة التي تشهدها المنطقة. وتكييف الوسائل والأدوات الضرورية لتحقيق هذه الأهداف، ويأتي في مقدمتها وضع آلية لمتابعة قرارات المنتدى وإنشاء أمانة عامة متعددة الفعاليات تضمن لمنظمات المجتمع المدني ذات التمثيلية مكانتها الفاعلة.

- ب. ينبغي أن تقوم دولتا الرئاسة في منتدى المستقبل بالعمل على نشر تقرير عن مدى التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات ورفعته إلى اجتماع منتدى المستقبل التالي.
- ج. اعتماد مؤشرات أداء لمنتدى المستقبل تُنشر سنوياً لقياس الأنشطة المنفذة في كل بلد وبالتالي قياس مستوى ماتم إنجازه من أهداف المنتدى.

"المساواة بين الجنسين"

٢. القوانين والسياسات

- أ. تضمين دساتير بلدان منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا أحكاماً بشأن المساواة بين الجنسين في جميع الحقوق والحريات المدنية والسياسية المؤسسة لمواطنة متكافئة بين الرجل والمرأة ولاسيما من خلال التأكيد على الحريات المتمثلة بحق إبداء الرأي وحرية التعبير وحرية التجمع وحرية المشاركة في الشؤون العامة.
- ب. مراجعة القوانين الوطنية، خلال العامين القادمين، بحيث تتواءم مع الاتفاقيات الدولية، ولاسيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، مع الأخذ في الاعتبار توصيات مؤسسات المجتمع المدني في هذا الخصوص وتبعاً تعديل القوانين النافذة، وإصدار قوانين جديدة لمنع ممارسة التمييز والعنف بحق المرأة ومكافحة الاتجار بالبشر، ولاسيما:
- النص صراحة على حظر التمييز كما جاء تعريفه في اتفاقية سيداو ومعاقبته.
 - النص على مسؤولية الدول عن حماية النساء من التمييز سواء أكان من قبل المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية.
 - تعديل قوانين ومدونات الأحوال الشخصية بما ينشئ التزامات وواجبات كفيلة بدعم مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية.

٣. التدابير والإجراءات

اتخاذ تدابير فعّالة لضمان المشاركة الكاملة للنساء في بناء مجتمعاتهن من خلال:

- أ. رفع التحفظات عن اتفاقية سيداو والتصديق على بروتوكولها الاختياري.
- ب. اتخاذ تدابير خاصة مؤقتة لضمان مشاركة المرأة (مثلما جاء في المادة ٤ من اتفاقية سيداو والتوصيات ٢٠ و ٢٥) لتعويض إقصائهن التاريخي من الحياة العامة والسياسية، على شكل حصص لا تقل عن ٣٠% في مختلف مستويات صنع القرار (التشريعية والتنفيذية والقضائية والإدارية).

٤. معهد النوع الاجتماعي

ينبغي الإسراع في تأسيس معهد النوع الاجتماعي الذي اتفقت بشأنه الدول في الاجتماعات الوزارية السابقة لمنتدى المستقبل مع ضمان تمويله واستقلاليتيه واستقراره من خلال إشراك المجتمع المدني في تسيير المعهد.

"التحول والتكامل في منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا. الشراكة في سبيل التقدم والمستقبل المشترك. المدخلات الاقتصادية والاجتماعية"

٥. المشاركة المدنية والفرص الاقتصادية للشباب

تطبيق استراتيجيات متكاملة لتمكين الشباب بشكل أفقي (على سبيل المثال تغطية مجالات متعددة القطاعات، من التعليم والتدريب وحتى الصحة، إلخ) من أجل تأمين الاستدامة والتماسك الاجتماعي وعائد الاستثمار، وبشكل عامودي (على سبيل المثال من الأسفل إلى الأعلى)، وذلك عن طريق الاستجابة للحاجات المحلية التي يعبر عنها الشباب. وينبغي للاستراتيجيات إعداد اقتصاد تشاركي ومسؤول اجتماعياً وتشجيع الشباب **في التنمية المحلية**

٦. ربط المهارات بالتوظيف

ينبغي للحكومات أن تقوم باستثمارات ضخمة لإصلاح أنظمتها التعليمية (ولاسيما التعليم ما بعد الابتدائي والعالي والتدريب المهني) بغية تحسين جودتها عن طريق ما يلي:

- أ. إصلاح مضامين المناهج الدراسية والدورات التدريبية لتحسين قابلية توظيف الخريجين والطلاب الخارجين من النظام التعليمي من دون مؤهلات؛ بدءاً من التعليم العالي والتدريب المهني؛
- ب. تطوير دورات تلمذة في المدارس التقنية والمهنية وكذلك في بعض الفروع الجامعية المنتقاة وذلك بالتعاون مع قطاعات الشركات التجارية والمؤسسات ذات العلاقة.
- ج. إدخال الوحدات المهنية (المهارات المرنة) في جميع مستويات التعليم.
- د. ينبغي إنشاء صندوق استثمار للنهوض بتنقل الطلاب في منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا (على غرار برنامج إيراسموس) بغية تشجيع التبادل والانفتاح الدولي وقابلية التوظيف. ويمكن تسمية هذا البرنامج من الناحية الرمزية "برنامج ابن بطوطة".

٧. بناء بيئة اقتصادية عادلة ومنفتحة

يجب تعزيز العلاقة الأساسية بين دولة القانون ووجود بيئة اقتصادية مفتوحة ونزيهة في آن واحد، ولاسيما فيما يتعلق بما يلي: (أولاً) استقلالية القضاء، (ثانياً) حرية التعبير، (ثالثاً) حرية الصحافة، (رابعاً) حرية تكوين الجمعيات. كما ينبغي التذكير بأن الفساد والمحسوبية والامتيازات غير المستحقة فضلاً عن التدخل والتواطؤ بين السلطة السياسية والقوة الاقتصادية لا يزال يمثل مشكلة خطيرة في منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا، وهي مشكلات تعترض البيئة الاقتصادية وتحد من فرص النمو.

٨. المسؤولية المجتمعية للشركات

اعتماد مدونة مشتركة للممارسات السليمة في مجال المسؤولية المجتمعية للشركات مستوحاة من المعايير الدولية القائمة (الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمنظمة الدولية للمعايير). ويجب أن تكون الدولة نموذجاً يحتذى به في تطبيق مايلي:

- أ. معايير المسؤولية المجتمعية هذه داخل الشركات العامة والشركات الخاصة المرتبطة بشراكة عامة - خاصة تهدف إلى إنتاج سلع عامة، وبالأخص فيما يتعلق بالشفافية وحرية الحصول على المعلومات.
- ب. منح أفضلية الحصول على الصفقات العامة للشركات التي اعتمدت المعايير المذكورة آنفاً.

٩. الهجرة الدائرية من أجل التنمية

نحث الحكومات في مجموعة الثماني ومنطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا على اتخاذ خطوات جريئة لفتح مزيد من فرص الهجرة القانونية، مع رؤية طويلة الأمد لخلق مساحة متكاملة من الانتقال الحر للعمال والطلاب في المنطقة.

بناء الديمقراطية: دور ومشاركة الشباب والمجتمع المدني

١٠. مشاركة الشباب

تعزيز وتشجيع مشاركة الشباب في العمل السياسي والمدني في الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني (الجمعيات والنقابات...) من خلال بناء قدراتهم عبر إعداد أدوات تدريبية من أجل ضمان المساهمة الفعالة للشباب في عملية صنع القرار.

١١. حرية التعبير

تأمين استقلالية وسائل الإعلام المكتوبة والسمعية البصرية والالكترونية من خلال احترام المقاييس والمعايير العالمية التي تضمن الحق في المعلومات والحصول عليها وحرية الرأي والتعبير والنهوض بوسائل الإعلام البديلة.

أ. إحداث مجالس وطنية مستقلة خاصة بتنظيم قطاع الإعلام وتعزيزها بما يضمن تنوع الآراء السياسية والثقافية.

ب. اعتماد قواعد قانونية تحمي حق التعبير لدى الصحفيين والمدونين ومستخدمي التكنولوجيات الحديثة.